Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (5), Issue (23): 30 Dec 2021
P: 1 - 23

AJSRP
ISSN: 2522-3372

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (5)، العدد (23): 30 ديسمبر 2021 م
ص: 1 - 23

Macroeconomics Activity and Role of Zaka in Achieving Economic Stability (Aggregate Demand/ Mathematical Analysis Study)

Ahmad Mohammad Alsaad
Yarmouk University || Jordan
Shatha Musa Al-Rawabdeh
Jordanian Audit Bureau

Abstract: This research aimed to clarify and show the economic impact of Zaka fund development through theoretical, mathematical, and graphical analysis on macroeconomics variables which is related to aggregate demand, Researchers used theoretical, mathematical, graphical approaches for explanation economic variables. and used deductive approach through shows the effect of zakat on the aggregate Demand.

The researcher concludes that the duty of Zaka induces economic growth and protects the economy from risk fluctuations whether it is recession or inflation.

The researcher recommends to work on promoting the revival of Zaka, and the Zakat should be compulsory not voluntary through laws and regulations, because it raises the level of economic activity through its direct effect to stimulate fund investment, raise consumer's demand and expand the market.

Keywords: Consumer's Demand, Investment Demand, Public Spending, National Income, Export.

الزكاة والنشاط الاقتصادي الكلي ودورهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (الطلب الكلي/ دراسة تحليلية اقتصادية رياضية)

أحمد محمد السعد
جامعة اليرموك || الأردن
شذى موسى الروابدة
ديوان المحاسبة الأردني

المستخلص: هدف هذا البحث إلى بيان أبرز الآثار الاقتصادية الناتجة عن تثمير أموال الزكاة من خلال التحليل النظري والرياضي والبياني على المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال بيان أثر الزكاة في كافة جوانب الطلب الكلي، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي والتحليل الرياضي والبياني للمتغيرات الاقتصادية، كما استخدم الباحثان طريقة الاستنباط من خلال بيان أثر الزكاة على الطلب الكلي.

وتوصل الباحثان إلى أن الزكاة تعمل على رفع مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي وحماية الاقتصاد من مخاطر التقلبات الاقتصادية سواء كانت ركوداً أو تضخماً، واستنادا للنتائج أوصى الباحثان بالعمل على الترويج لإعادة إحياء فريضة الزكاة، وأن تكون الزكاة إلزامية التحصيل وليست طوعية من خلال القوانين والأنظمة لأنها تعمل على رفع مستوى النشاط الاقتصادي من خلال آثارها المباشرة للحث على استثمار الأموال ورفع الطلب الاستهلاكي وتوسيع السوق.

الكلمات المفتاحية: الطلب الاستهلاكي، الطلب الاستثماري، الإنفاق العام، الدخل القومي، الناتج القومي، الصادرات.

1- مقدمة.

تمثل الزكاة فريضة مالية إسلامية على المسلمين وهي الركن الثالث من أركان الإسلام، وواجب شرعي على المسلمين وحق للفقراء على الأغنياء، وفق شروط معينة، وتعد الزكاة من الموارد الهامة لمالية الدولة الإسلامية، ووسيلة هامة للقضاء على الفقر، وتخفيف التفاوت بين أفراد المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة، فهي تضمن انسياباً منتظماً من الأموال كل عام في مصارف محددة شرعاً.

وفي تشريع الإسلام للزكاة وازن بين مصلحة المكلف ومصلحة المستحق، مما جعل النظام الإسلامي يتميز عن أي نظام آخر.

وعلى الرغم من الكتابات الكثيرة عن فريضة الزكاة، إلا أن غالبها في الحقيقة اهتم بالتفاصيل الفقهية، وأبعادها الاجتماعية لمحاربة الفقر. ولم يتم تناول الجوانب الاقتصادية للزكاة بما ينعكس على النشاط الاقتصادي، باعتبارها ذات مردود مباشر عليه ويتميز بالثبات والاستقرار والمرونة.

وهذا البحث يركز على أبرز الآثار الاقتصادية الناتجة عن تثمير أموال الزكاة من خلال التحليل النظري والرياضي والبياني على أبرز المتغيرات الاقتصادية الكلية مع تجنب التفصيل في الجوانب الرئيسة الفقهية التي تم بحثها من السابقين. لذلك لا يتناول هذا البحث تعريف الزكاة، ولا شروط وجوبها، ولا أهميتها ولا مقاصدها، ولا يتناول تعريف الاقتصاد ولا النظام الاقتصادي أو النظرية الاقتصادية، لأن هذه الموضوعات بحثت في بحوث وكتابات كثيرة. وإنما سيتم البحث في المتغيرات الكلية الاقتصادية، ومدى تأثير الزكاة فيها.

حيث تم تقسيم المتغيرات الكلية الاقتصادية إلى ثلاثة متغيرات رئيسية: وهي طلب الاقتصاد الكلي، متمثلة بالطلب الكلي ومن ثم العرض الكلي ومن ثم آثار الزكاة على الاستقرار الاقتصادي لمعالجتها البطالة والتضخم والركود الاقتصادي. وسيتناول هذا البحث أثر الزكاة في الطلب الكلي فقط.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في قصور الرؤية؛ خصوصا لدى صانعي القرار- حول تأثير الزكاة في الطلب الكلي، وبذا يمكننا تحديد المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الزكاة في الطلب الكلي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الاسئلة المبينة أدناه:

1- ما هو أثر الزكاة على الطلب الكلي في الاقتصاد؟
2- ما هو أثر الزكاة على الطلب الاستثماري؟
3- ما العلاقة بين الزكاة والإنفاق العام وأثرهما على الدخل القومي والناتج القومي؟

فرضية الدراسة:

إن تطبيق الزكاة يؤدي إلى رفع مستوى الطلب الكلي من خلال آثارها المباشرة للحث على استثمار الأموال ورفع الطلب الاستهلاكي وتوسيع السوق، مما يحقق النمو الاقتصادي وحماية الاقتصاد من مخاطر التقلبات الاقتصادية سواء كانت ركوداً أو تضخماً. وأثرها على الاقتصاد يكون بشكل تراكمي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

بيان أبرز الآثار الاقتصادية الناتجة عن تثمير أموال الزكاة من خلال التحليل النظري والرياضي والبياني على المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال بيان أثر الزكاة في كافة جوانب الطلب الكلي وتحديدا الآتي:

1- تأثير الزكاة على الطلب الاستهلاكي.
2- تأثير الزكاة على الطلب الاستثماري.
3- أثر الزكاة على الدخل والناتج القومي.
4- أثر الزكاة على العرض الكلي ممثلاً بعرض العمل وعرض رأس المال وتخصيص الموارد.

الدراسات السابقة:

1- شابرا، محمد عمر، أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، تناولت الدراسة الآثار الاقتصادية للزكاة وهي الآثار التوزيعية والتخصيصية والاستقرارية، من خلال تحقيق الزكاة لمستوى مرتفع من النمو الاقتصادي، والعلاقة الوطيدة لاقتصاديات الزكاة على التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية من خلال عرض آراء الباحثين ومناقشة مستفيضة لنتائج دراساتهم.
2- قحف، منذر، اقتصاديات الزكاة، يجمع الكتاب عدداً جيداً من الدراسات النظرية والتطبيقية في ميدان الزكاة، ويعالج أثر الزكاة على المتغيرات الكلية في الاقتصاد ويناقش أيضاً الدور الاجتماعي والاقتصادي للزكاة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بإضافة التحليل الرياضي والاقتصادي والبياني، اضافة إلى ذكر الامثلة الرقمية لتوضيح كيفية إثبات أثر الزكاة على المتغيرات الاقتصادية رقمياً.

المبحث الأول: الزكاة والنشاط الاقتصادي الكلي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

مدخل إلى موضوع الزكاة وأثرها على النشاط الاقتصادي:

الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة، لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية، وتوزيع الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية. فهو علم يعنى بدراسة النشاط الاقتصادي (استهلاك، إنتاج، توزيع، تبادل).

إن زكاة الأموال هي عصب النظام الاقتصادي الإسلامي ففيها الحلول للمشكلات الاقتصادية المعاصرة التي فشلت الأنظمة الاقتصادية في علاجها، مثل مشكلة تكدس الأموال في يد فئة مما أدى إلى زيادة الفوارق بين الطبقات ومشكلة عدم الاستقرار الاقتصادي ومشكلة التضخم ومشكلة الاكتناز، فهذه المشكلات أدت إلى حياة عسيرة للطبقة الفقيرة وانخفاض مستوى الدخل وعدم توفير الحاجات الأساسية للحياة، فيتمثل دور الزكاة أنه يساهم في تحويل الفقراء القادرين على العمل إلى منتجين، وتزيد من القوة الشرائية للفقراء.

وإن تحصيل الزكاة بالحق واستخدامها بالحق ومنع الإسراف والتبذير في تحصيلها، يؤدي لزيادة القوة الإنتاجية للمجتمع، وزيادة الدخل القومي وذلك عند إعطاء الفقير والمسكين وتساعد من اثقلته الديون، وإقامة المرافق العامة.

وتلعب الزكاة دوراً حيوياً في إنعاش الاقتصاد وتحقيق التنمية، نتيجة ثلاث عوامل أساسية ومترابطة، وهي محاربة الاكتناز وتشجيع الاستثمار وتشجيع الإنفاق، وهذه التي تتفق مع مبادئ الاقتصاد العالمية التي تؤكد أن كنز الأموال من أهم العوامل التي تعيق التنمية، لأن هذه الأموال لا تدخل عجلة الاقتصاد فتقلل من حجم الموارد المحلية.

"وبالتالي فإنه من الأساسيات أن تستثمر الأموال لكي تنمو، وتدفع الزكاة من أرباح الاستثمار وليس من أصل رأس المال، ويجب أن تستخدم في خلق أدوات استثمار للفقراء حتى تمكنهم من أن يصبحوا دافعين للزكاة، لذلك يجب استخدام أموال الزكاة في أنشطة مدرة للدخل لتحول المجتمع بأكمله إلى مجتمع منتج".[1]

"وبذلك تعمل على تقليل الفجوات القوية بين الطبقات الغنية والفقيرة، وتعمل على تشجيع الإنفاق، فالاستثمار وحده لا يعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية إذا لم يكن هناك سوق يستوعب هذه المنتجات، فهناك علاقة ترابطية ما بين الاستثمار والإنفاق، حيث أن التقليل من الإنفاق يؤثر على السوق في التقليل من قدرته الاستيعابية، مما يجعل كثيراً من أصحاب الأموال لا يريدون المجازفة بأموالهم، وقد ذكر القرآن الكريم كلمة إنفاق خمساً وسبعين مرة وذلك لتشجيع المسلمين على صرف أموالهم على شكل زكاة وصدقة، ليس فقط لتطهير النفس ومساعدة الفقراء والمساكين، ولكن لأن مبدأ الإنفاق يساعد على تداول الأموال، مما يؤدي إلى زيادة الطلب في الأسواق وإنعاش الاقتصاد".[2]

وهنا لا بد من تعريف النشاط الاقتصادي، فهو كل نشاط يعمل على إشباع الحاجات الانسانية بشكل مباشر مثل (الاستهلاك) أو غير مباشر.

وأن التحليل الاقتصادي الكلي يهتم بتفسير واقع النشاط الاقتصادي وذلك لاستخدامه والتحكم فيه من قبل الإدارة أو السلطة الاقتصادية لتحقيق أهداف المجتمع.

وأن مجال النظرية الاقتصادية الكلية يتناول دراسة المتغيرات الكلية، وهي:

1- الطلب الكلي.
2- العرض الكلي.
3- الظواهر الاقتصادية الكلية (بطالة، تضخم، ركود، استقرار سياسي).

وسيتم في هذا البحث تناول المتغير الأول وهو الطلب الكلي من خلال المطالب التالية:

تمهيد: مفهوم الطلب الكلي

المقصود بالطلب الكلي (Aggregate Demand): هو كميات الناتج (السلع والخدمات) التي يطلبها المشاركون في النشاط الاقتصادي عند مستويات مختلفة من الأسعار في مدة زمنية محددة.

"ويضم الطلب الكلي مجمل طلب القطاعات الاقتصادية على السلع والخدمات المختلفة ويتكون من"[3]

1- الطلب الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي).
2- الطلب الاستثماري (طلب قطاع الأعمال).
3- الإنفاق العام (القطاع الحكومي).
4- صافي الصادرات (طلب القطاع الأجنبي).

1. عمري، محمد حسن عبد الرحمن، دور لجان أموال الزكاة في التنمية في محافظات شمال الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010، ص19-21.
2. شحاتة، حسين، التطبيق المعاصر للزكاة، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 1996.
3. السبهاني، عبد الجبار، كتاب مدخل إلى النظرية الاقتصادية الكلية، ص48.

المطلب الاول: الطلب الاستهلاكي

"يعرف الاستهلاك بانه؛ عمليات الإشباع المتوالية للحاجات الإنسانية. ويعرف الطلب الاستهلاكي بانه؛ الطلب على السلع والخدمات المتمثل بالإنفاق لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية. ويمثل الطلب الاستهلاكي الجزء الأكبر من الطلب الكلي، ويعتمد الاستهلاك على الدخل القابل للتصرف (yd) c=f ". حيث إن معدل تأثير الدخل على الاستهلاك ليس ثابتاً، فعند مستويات الدخل المنخفضة تتوجه الزيادة بالدخل للاستهلاك، ومع الزيادة المستمرة للدخل تقل نسبة الاستهلاك وتتجه الزيادة من الدخل للادخار.[4]

" أن تطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي يؤدي لزيادة الاستهلاك، من خلال زيادة الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط".[5] ، "وذلك من خلال تأثير الزكاة على الإنفاق الاستهلاكي من خلال اختلاف الميل المتوسط للاستهلاك بين المستحقين والدافعين، الأمر الذي يؤدي لارتفاع دالة الاستهلاك الكلية للأعلى وتغير الميل الحدي للاستهلاك " (أي زيادة الاستهلاك عند مستويات الدخول المختلفة وارتفاع الميل).[6] "وذلك لعدة أسباب".[7]

1- إن الزكاة تدفع لذوي الدخول المحدودة التي قد تصل دخولهم إلى الصفر.
2- الميل الحدي لمستحقي الزكاة أكبر منه لدى دافعي الزكاة (أي أن هناك كثافة بالاستهلاك).
3- إن نصيب مستحقي الزكاة من الدخل يقل عن نصيب دافعيه.

إن هذا الافتراض أظهره العالم الاقتصادي كينز بقوله؛ أن الميل الحدي للاستهلاك موجب وأقل من واحد؛ أي أن الأفراد يزيد استهلاكهم مع زيادة الدخل بنسبة أقل من زيادة الدخل وبمعدل متناقص مع زيادة الدخل.

" وهذا الافتراض في الحقيقة معقول ومنطقي لأن الميل الاستهلاكي يعتمد على عدم المساواة في توزيع الدخول، فكلما ارتفعت عدم المساواة، زاد أثر تحويل الدخل للاستهلاك" (أي أن العلاقة طردية).[8]

"وبذلك تعمل الزكاة على إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات ذات الميل المرتفع للاستهلاك.[9] فهي مدفوعات تحويلية من الأغنياء للفقراء، فتنتقل وحدات من الدخول للفقراء وتعمل على زيادة القوة الشرائية لهذه الفئة، ومن ثم زيادة الطلب الفعلي على السلع الاستهلاكية".[10]

"بالإضافة إلى أن احتمال وجود فقراء في كل مجتمع هي نسبة مرتفعة جداً، بغض النظر عن ارتفاع أو انخفاض نسبتهم في المجتمع، أي أنه لا يوجد مجتمع يخلو من الفقر، وغالباً الفقراء بوسعهم امتصاص أغلب

---

4. انظر، السبهاني، عبد الجبار، كتاب مدخل إلى النظرية الاقتصادية الجزئية، ص 74.
5. انظر شابرا، محمد، أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، لسنة 1990، ص145.
6. انظر أوصغيرة، الوزيرة، الآثار الاقتصادية لتثمير أموال الزكاة على الاقتصاد الكلي، جامعة سعد دحلب البليدة، ج1، ص7، لسنة 2012.
7. انظر شابرا، محمد، أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، لسنة 1990، ص145.
8. انظر شابرا، محمد، أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، لسنة 1990، ص188، بتصرف.
9. معايزة، عبد الرزاق، لآثار الاقتصادية الناتجة عن تثمير أموال الزكاة على الاقتصاد الكلي والجزئي في المجتمع، جامعة سعد دحلب البليدة، ج1، لسنة 2012، ص9.
10. محمد، فلاح، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ج2، ص12، لسنة 2012.

حصيلة الزكاة لأنهم في الواقع الحالي يحظون بالنسبة الكبرى، حتى مع وجود غيرهم من المستحقين، إلا أن بعض المصارف التي لا يشترط في أصحابها الفقر ليس لها وجود في عصرنا الحالي".[11]

ولا بد من الاشارة إلى أن بعض الباحثين انتقد هذا الكلام؛ بقولهم ليس من الضروري أن يؤدي تطبيق الزكاة في مجتمع إسلامي لزيادة حجم الاستهلاك الكلي، لعدم وجود أدلة قاطعة أن الميل الحدي للفقراء أكبر، ولأن المجتمع المسلم قد لا يوجد من يستحق الزكاة فيه، أو لا يوجد عدد كافٍ لاستيعاب حصيلتها، إضافة إلى أن بعض مستحقي الزكاة لا يشترط فيهم الفقر.

"ويقول قحف؛ أن تطبيق الزكاة قد يؤدي إلى زيادة الاستهلاك من خلال زيادة ميل دافعي الزكاة إلى استهلاك جزء من مدخراتهم، في حالة انعدام فرص استثمار هذه المدخرات استثماراً مربحاً، لأن الزكاة تؤدي إلى تناقص المدخرات بشكل سنوي مما يؤدي لتغير طريقة تفكير الأفراد بالقرارات التي تتعلق بالدخل، وتم الرد على هذا القول بأنه يؤدي إلى استهلاك تبذيري وهو محرم في الإسلام".[12]

"وبذلك فالاستهلاك الكلي يزداد إذا كان مقدار الاستهلاك للفقراء والمساكين وابن السبيل وفي سبيل الله الذين ينفقون كل زكاتهم في الاستهلاك، أكبر من النقصان الصافي في استهلاك دافعي الزكاة".[13]

"فالزكاة تعمل على زيادة الطلب الفعال من خلال التأثير على حجم الاستهلاك الذي يرتبط بالدخل المتاح، فالفئات الفقيرة يزداد الطلب لديها بتوفر المال".[14]

الشكل (1) أثر الزكاة على دالة الاستهلاك

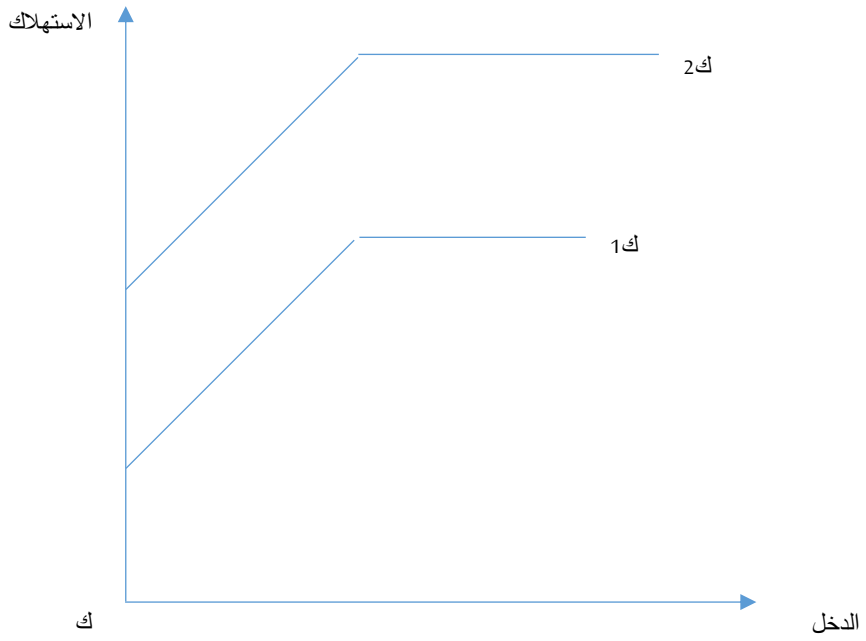

11. انظر شابرا، محمد، أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، 1990، ص162-163.
12. انظر شابرا، محمد، أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، 1990، ص 148-149.
13. المحتسب، بثينة، الزكاة والاعتدال في الانفاق والاستهلاك الكلي في اقتصاد إسلامي، ص273، مجلد 32، عدد2، سنة 2005.
14. أحمد، علاش، دور الزكاة بتحفيز النشاط الاقتصادي، جامعة الجزائر، ص104، ص2006.
15. الشكل (1)، انظر، اوصغير، الوزيرة، الاثار الاقتصادية لتثمير اموال الزكاة على الاقتصاد الكلي، جامعة سعد دحلب، الجزائر، 2012، ص7.

(يتضح من الشكل أن دالة الاستهلاك ترتفع ليس بسبب زيادة الدخل وإنما بسبب إعادة التوزيع)[15]

يتبين للباحثين أن دالة الاستهلاك ارتفعت، لأن زيادة استهلاك الفقير أكبر من النقص باستهلاك الغني، وأن الدالة ترتفع بمقدار (زيادة استهلاك الفقير – النقص في استهلاك الغني). "رياضياً يعبر عن زيادة الاستهلاك" [16]

"الميل الحدي لاستهلاك دافعي الزكاة > (الميل الحدي لاستهلاك الفقراء والمساكين × نصيبهم من الزكاة) + (الميل الحدي لاستهلاك العاملون عليها والمؤلفة قلوبهم والغارمون في الرقاب × نصيبهم من الزكاة)، فإن الاستهلاك الكلي يزداد".

- إذا كان الميل الحدي لاستهلاك دافعي الزكاة أكبر من الميل الحدي للقسمين الآخرين فإن الاستهلاك الكلي ينقص.
- إذا تساوى الميل الحدي لدافعي الزكاة والقسمين الآخرين فإن الاستهلاك يبقى على حاله.

"إذن أثر الزكاة على الاستهلاك يتوقف على".[17]

1- الميل الحدي للاستهلاك لدافعي الزكاة.
2- الميل الحدي للاستهلاك لكل صنف من الاصناف الثمانية (وفقاً للدخل النسبي لكل منهم).
3- نسبة ما يذهب إلى كل صنف من إجمالي حصيلة الزكاة.

وبذلك يتبين أن الزكاة كأداة إعادة توزيع تؤدي لزيادة الاستهلاك الكلي، وان الميل الحدي للاستهلاك لدى الطبقات ذوي الدخول الضعيفة أعلى من ذوي الدخول المرتفعة، أي أن ازدياد الدخل يزيد الاستهلاك زيادة متناقصة.

المطلب الثاني: الطلب الاستثماري

"جاء في مقدمة ابن رشد " أن الزكاة مأخوذة من الزكاة وهو النماء ومن ذلك زكاة الزرع، إذا نما وطاب، وقيل إنما سميت بذلك لأنها لا تؤخذ إلا من الأموال التي ينبغي فيها النماء لا من العروض المقتناة" ".[18]" فحق الزكاة مرتبط بتنمية المال وترويجه، وهذا ما جعل الفقهاء يعللون الزكاة بالنماء والإنتاج.[19]"

والاستثمار لغةً: هو طلب ثمرة المال، او نماء المال.[20]

"والاستثمار الحقيقي: هو بناء طاقة إنتاجية جديدة أو إدامة طاقة إنتاجية قائمة لتمكين المستثمرين من إحراز ما يقررون إنتاجه من منتجات".[21]

"وتعرف الأموال المعدة للاستثمار: ذلك الجزء من الادخار الكلي المعد للاستثمار من الأفراد أو المنشآت".[22]

---

16. المحتسب، بثينة، الزكاة والاعتدال في الانفاق والاستهلاك الكلي في اقتصاد إسلامي، ص273، مجلد 32، عدد2، سنة 2005. ص247- 276.
17. انظر قحف، منذر، اقتصاديات الزكاة: كتاب قراءات، الفصل الاول، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، مج 6، ع 1، 1997.
18. مقدمات ابن رشد، ج2: 209.
19. عصمة، الحسين، الزكاة ودورها في تنمية الاقتصادية، عدد 347، عام 1994، ص55.
20. انظر، السبهاني، عبد الجبار، كتاب مدخل إلى النظرية الاقتصادية الجزئية، ص 137.
21. انظر، السبهاني، عبد الجبار، كتاب مدخل إلى النظرية الاقتصادية الجزئية، ص 113.
22. انظر منذرقحف، 1990، ص 174.
23. الطبراني في الكبير، في السيوطي: الجامع الصغير، دار الفكر بيروت 1981، ط1، المجلد الاول، ص515.

"تدفع الزكاة برؤوس الأموال لميدان النشاط الاقتصادي، فتعمل الزكاة على محاربة الاكتناز من خلال معالجة النواحي النفسية والاجتماعية للمكتنزين، من خلال العمل على تخليهم عن قسوة القلوب، فقال عليه السلام":[23] " ثلاث من كن فيه وقي شح نفسه، من أدى الزكاة وقرى الضيف وأعطى في النائبة ".[24]

"وبذلك تعمل الزكاة على دفع النقود لأداء وظائفها فتحد من الاكتناز وتعمل على الحث على الإنفاق ودفع الأموال للاستثمار، فتؤثر على التراكم الرأسمالي ورفع مستوى الاستثمار من خلال توسع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني. أي أن الزكاة تؤدي إلى زيادة الحافز للاستثمار في اقتصاد إسلامي أكثر منه في اقتصاديات غير إسلامية وتعمل على زيادة الاستثمارات الجديدة والمحافظة على الاستثمارات القائمة".[25]

وبلا شك فإن عدم استثمار الأموال يؤدي إلى نقصانها سنوياً، فلو أن المستثمر اكتنز النقود ولم يستثمرها لوجب عليه أداء الزكاة بنسبة 2.5%، لهذا فإن تفضيل الاستثمار على الاكتناز، سيستمر حتى يبلغ معدل خسارته المتوقعة 2.5% وهذه النتيجة تنطبق على القرارات الاستثمارية التي تبنى على القيمة المتوقعة للعائد، واقتصادياً هذا يؤدي لتوليد حافز الاستثمار وتثبيط اكتناز النقود.[26]

"حيث إن الأفراد لا يستطيعون على المدى الطويل تحمل الإخراج المستمر للزكاة على الأموال وهي مجمدة لا تدر أي عائد، مما يدفعهم إلى إخراجها إلى مجال الاستثمار حتى تحقق عائداً يضمن على الأقل تسديد نفقات الزكاة" [27].

"وممكن التعبير عن ذلك بأن الزكاة تؤدي لتآكل الأرصدة النقدية بمرور الزمن بنسبة 2.5% سنوياً، فإذا لم يتم استثمارها سوف تتناقص إلى أن تبلغ الحد الأدنى (النصاب) ولذلك لا بد من المحافظة عليها من التناقص مع مرور الزمن".[28] انظر الشكل ادناه

24. معايزة، عبد الرزاق، لآثار الاقتصادية الناتجة عن تثمير أموال الزكاة على الاقتصاد الكلي والجزئي في المجتمع، جامعة سعد دحلب البليدة، ج1، لسنة 2012، ص5.
25. معايزة، عبد الرزاق، لآثار الاقتصادية الناتجة عن تثمير أموال الزكاة على الاقتصاد الكلي والجزئي في المجتمع، جامعة سعد دحلب البليدة، ج1، لسنة 2012، ص5.
26. عصمة، الحسين، الزكاة ودورها في تنمية الاقتصادية، عدد 347، عام 1994، ص55.
27. الزكاة من منظور اقتصاد إسلامي، ص7.
28. انظر شابرا، محمد، أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، 1990، ص168.

الشكل (2) أثر الزكاة على الارصدة النقدية

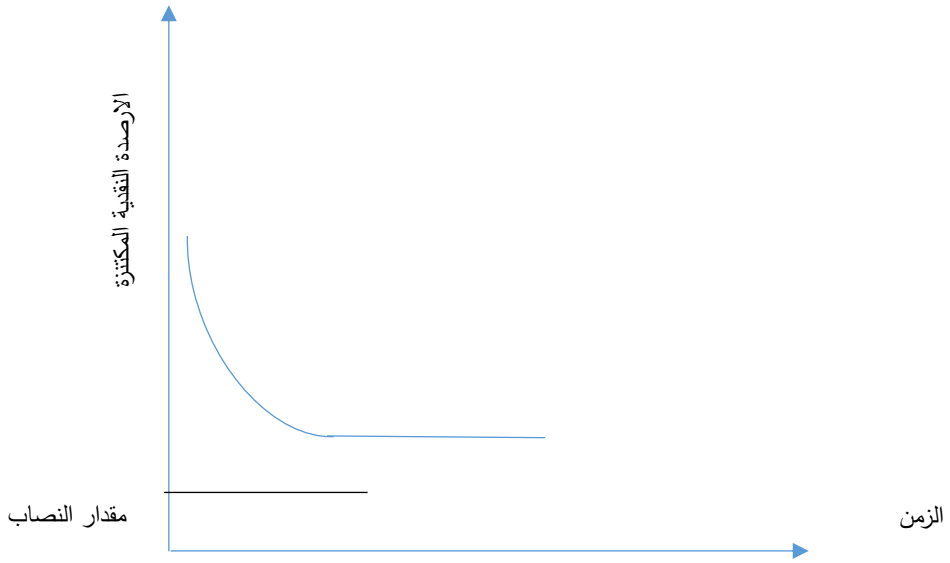

(الزكاة تعمل على كبح التفضيل النقدي)[29]

"أي أن العلاقة بين تحصيل زكاة النقود وتناقص وعائها، الذي يدفع المكلف لاستثمار هذه الأموال يكون أكثر وضوحاً عندما يكون حجم الأرصدة المعطل كبيراً، وعندما تطول المدة لهذه الأرصدة وهي عاطلة، وأبرز مثال على ذلك في الفقه الأمر باستثمار مال اليتيم حتى لا تأكله الصدقة".[30]

"وإلا دفع ذلك بأصحابهما إلى بيعها والتخلص من تحمل مبلغ الزكاة عليها، لأن ذلك سيؤدي لتآكل وعائها بالتدريج، فتثمير الأموال بهدف الحصول على عائد واستغلالها حتى في اوجه نشاط لا تفرض عليها زكاة بمعدلات عالية سيكون حافزاً للاستثمار بالرغم من انخفاض العائد طالما أنها تحقق ما يكفي لسداد قيمة الزكاة والمحافظة على رأس المال".[31]

"بالإضافة إلى أن الزكاة يمكن أن تقوم مقام تكلفة رأس المال فيصبح معدلها وسيلة للمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية من خلال عوائدها مقارنة بسعر الزكاة فيكون المشروع مقبولاً إذا حقق عائداً أكبر من سعر الزكاة، وكل ما كان العائد أكبر كان أفضل للاختيار".[32]

"إن وجود الزكاة كنفقه على رأس المال يؤدي في فترات الأزمات الاقتصادية إلى الاستمرار في الاستثمار حتى بعد انخفاض المعدل الحدي للربح المتوقع عن الصفر، وهذا لا يحدث في المجتمعات غير الإسلامية، فيتوقف الاستثمار عند تساوي الكفاية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة.[33]"

"ولا بد من الإشارة إلى أن الزكاة يجب أن لا تصرف لمستحقيها في شكل سيولة نقدية لأجل الاستهلاك المباشر فقط، بل يجب تخصيص جزء من الموارد للاستثمار، وقد يكون على شكلين".[34]

---

29. الشكل (2)، انظر، مراد، جبارة، انعكاس اعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة، رسالة ماجستير، جامعة حسين بو علي، الجزائر، 2009، ص 142.
30. انظر، شابرا، محمد، أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية 1990، ص168.
31. اللاوي، عقبة، نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ص5.
32. الزكاة من منظور اقتصادي، ص7.

1- مساعدة الحرفيين الفقراء بتمليكهم شراء أدوات معرفتهم اللازمة، فيقول الإمام النووي: "فمن كانت عادته الاحتراف أعطي ما يشتري به حرفته أو الآلات حرفته قلت قيمة ذلك أو كثرت"[35].

2- على شكل الاستثمارات التي تدر دخولاً دورية لصالح فئة الفقراء التي لا يمكنها أن تمارس أي نشاط إنتاجي (مرضى، شيخوخة، ...).

"وبذلك فإن الزكاة يمكن أن تعطى للفقير المتكسب بصورة استثمار حقيقي يعمل فيه ويستغنى به، وهذا يفسح المجال أيضاً لولي الأمر أن يختار وفقاً لما تقتضيه السياسة

الاقتصادية والمصلحة الراجحة نسبة الأموال التي تذهب للاستثمار أو الاستهلاك وكذلك أنواع الاستثمار التي تصرف فيها أموال الزكاة وقطاعاته".[36]

وفيما يتعلق بسهم الغارمين فإنه يعمل على حفز الاستثمار في أوقات التقلبات الاقتصادية مما يسمح بإقراض الأموال في العملية الإنتاجية.[37] ؛ "وبذلك فإن الزكاة تعمل على سرعة دوران رأس المال من خلال الاستمرار بالمساهمة بالنشاط الاقتصادي (سداد ديون الغارمين)، واستمرار منح الائتمان الحسن وتشجيعه، الذي له أثر كبير على تمويل التنمية الاقتصادية والمساهمة في العملية الإنتاجية من خلال تأمينهم ضد الكوارث والخسائر التي يتعرض لها النشاط"[38] .وبالتالي المحافظة على مستوى الاستثمار من الانخفاض.

"وتأثير الزكاة على الاستثمار يتوقف على":[39]

1- مدى الاختلاف في الميل الحدي للاستهلاك لدافعي الزكاة ومستحقيها (أي أثر الاستهلاك الكلي للمجتمع).

2- إذا كان تأثير الموجب لأثر الزكاة في الحافز على الاستثمار بدون توقف، أو يقل عن تأثير السالب على الأموال المعدة للاستثمار. (فيرى البعض أن تخصيص جزء من أموال الزكاة للفقراء القادرين على العمل برأس مال يعمل على زيادة الاستثمار وخفض الاستهلاك).

"وقال آخرون أن الزكاة يمكن لها أن تؤثر على الاستثمار بطرق أخرى .[40]

1- تعمل على زيادة الاستثمار من خلال زيادة أحد مصادره وهو الادخار.

2- ثبات أحكام الزكاة يعمل على تقليل عنصر المخاطرة عند اتخاذ القرار الاستثماري وبالتالي زيادة الاستثمار.

3- تقليل عنصر المخاطرة ورفع الميل للاستثمار من خلال التحصيل والإنفاق بتوفير مناخ سياسي مستقر.

---

33. معايزة، عبد الرزاق، لآثار الاقتصادية الناتجة عن تثمير أموال الزكاة على الاقتصاد الكلي والجزئي في المجتمع، جامعة سعد دحلب البليدة، ج1، لسنة 2012، ص5.
34. عصمة، الحسين، الزكاة ودورها في تنمية الاقتصادية، عدد 347، عام 1994، ص55.
35. النووي، محي الدين بن يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب، ج 6، المطبعة الميرية، القاهرة، مصر، د. ط، د.ت، ص 193.
36. قحف، منذر اقتصاديات الزكاة، المصدر الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية، طبعة أولى، 1997، ص446.
37. أحمد، علاش، دور الزكاة بتحفيز النشاط الاقتصادي، جامعة الجزائر، لسنة 2006، ص3.
38. محمد، فلاح، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ج2، لسنة 2012 ص11. بتصرف.
39. انظر مراد جبارة، مرجع سابق، ص140 وانظر أثر الزكاة على تشغيل الموارد مرجع سابق، ص146.

4- يؤدي سهم الغارمين لتقليل المخاطر واستقرار سوق الإقراض وتدعيم الائتمان مما يؤدي لرفع ميل الاستثمار.

5- رفع الكفاءة الحدية لرأس المال بإنتاج السلع الكفائية مما يحسن توقعات رجال الأعمال ويرفع الاستثمار.

الشكل (3) أثر الزكاة على دالة الاستثمار

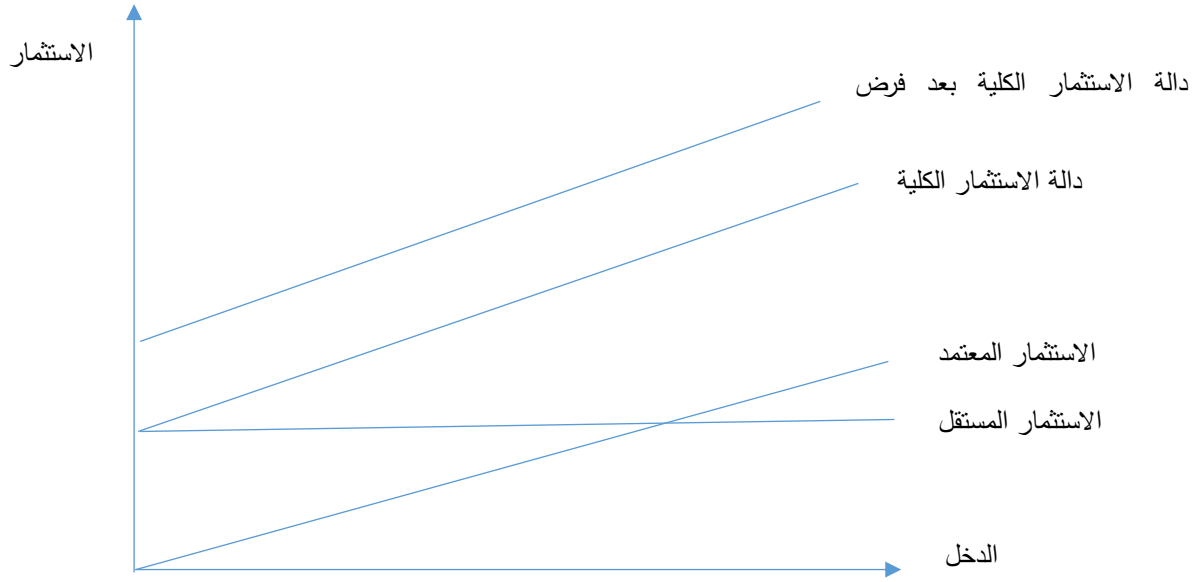

(يتضح من الشكل أعلاه أن دالة الاستثمار ارتفعت للأعلى بسبب الزكاة).[41]

"ولقد أشار بعض المعاصرين من الفقهاء مثل الشيخ تقي الدين العثماني، والشيخ محمد عطا السيد، والشيخ آدم شيخ عبد الله علي؛ إلى أن أثر الزكاة على الاستثمار في الأحوال العادية ضعيف، لعدة أسباب منها؛ أن هذه الناحية تعرض أموال الزكاة للربح والخسارة مما يؤدي لضياع أموال الزكاة، وأن توظيف أموال الزكاة في المشاريع الاستثمارية يؤدي لانتظار الفائدة المترتبة عليها وقتاً طويلاً، فيكون هذا سبب لتأخير تسليم أموال الزكاة إلى مستحقيها بدون دليل شرعي والمطلوب هو تعجيل التسليم".[42]

"وقال البعض (مختار متولي)؛ قد يكون هناك أثر سلبي للزكاة على الاستثمار، من خلال التأثير على الأموال المعدة للاستثمار، ويتوقف هذا الأثر السلبي على ما إذا كانت إعادة توزيع الدخول سوف تؤدي لزيادة أو نقص الاستهلاك الكلي في المجتمع، فالأثر السلبي للزكاة يرتبط عكسياً مع الأثر على الاستهلاك" (أي أن زيادة الاستهلاك تنقص الأموال المعدة للاستثمار).[43]

ومن خلال ما سبق يتضح أن تناقص الميل الحدي للاستهلاك مع ارتفاع الدخول، يتطلب زيادة بالاستثمار بنفس الوقت والقيمة (لأن الاستثمار انخفض بسبب انخفاض الاستهلاك)، والزكاة في الاقتصاد الإسلامي تعمل على

40. انظر: مراد، جبارة، انعكاس المادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة، رسالة ماجستير، جامعة حسين بن بوعلي الجزائر، 2009، ص141، وانظر مرجع سابق، أثر الزكاة على تشغيل الموارد ص179. وانظر قحف، منذر، اقتصاديات الزكاة، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب البنك الاسلامي للتنمية، طبعة اولى، 1997، ص 208 – ص 209.
41. الشكل (3)، الوجيز في اقتصاديات الزكاة والوقف، عبد الجبار السهاني، ص 93.
42. انظر شابرا، محمد، أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، 1990، ص 178.
43. انظر مراد، جبارة، مرجع سابق، ص140.

إعادة التوزيع بشكل دوري وتخفيض أثر تناقص الميل الحدي من خلال نقل الدخول لذوي الدخل المحدود وتعزيز الطلب الاستهلاكي.

وأن الزكاة تعمل على كبح التفضيل النقدي، لأنها تعمل على تآكل الأرصدة النقدية بنسبة 2.5 %، مما يدفع الأموال إلى عجلة الاقتصاد لاستثمارها وتحقيق نمو اقتصادي ورفع نسبة التوظيف.

حيث أن الكنز عنصر من عناصر التسرب يعمل على تقليل الطلب الكلي وزيادة كساد المعروض، ويؤدي لتراجع التوظيف وظهور البطالة ودخول الاقتصاد بدورة انكماشية cumulative processتقضي على الاستثمار.

المطلب الثالث: تطبيقات رياضية

مثال رقم (1): توضيح كيف تعمل الزكاة على محاربة الاكتناز.[44]

لنفرض أن شخصاً يملك ثروة مالية مستوفية لشروط الزكاة، ولتكن M_o، وقد حال عليها الحول ولم يقم باستثمارها، فلا شك أنها ستنقص بمقدار الاقتطاع الزكوي.

قيمة الثروة بعد اقتطاع:

1- السنة الأولى: $M_1 = M_0 (1-z)$ $\Longleftarrow$ $M_1 = M_0 - (z \times M_o)$

2- السنة الثانية: $M_2 = M_1 (1-z)$ $\Longleftarrow$ $M_2 = M_1 - (z \times M_1)$

$M_2 = M_0 (1-z)^2$

3- السنة الثالثة: $M_3 = M_0 (1-z)^3$

4- السنة الرابعة: $M_4 = M_0 (1-z)^4$

أي أن هناك علاقة عكسية بين الاحتفاظ بالنقود على شكل سائل والاكتناز والاقتطاع الزكوي التراكمي Z ويعبر عنه رياضياً $\frac{dm}{dz} < 0$ أي أن الزكاة تعمل على تخفيض حفظ النقود وزيادة الاستثمار.

مثال رقم (2): افترض وجود مبلغ مقداره 10000 دينار مع أحد الأشخاص، ولا يقوم الشخص باستثماره بالرغم من دفع الزكاة على المبلغ، فما أثر دفع الزكاة على هذا المبلغ على مدى ثلاثة سنوات؟

- في نهاية السنة الأولى وبعد دفع الزكاة المستحقة يصبح مقدار المبلغ:

$10000 * (1 - 0.025) = 9750$

- وفي نهاية السنة الثانية يصبح مقدار المبلغ:

$10000 * (1 - 0.025)\ ^2 = 9506.25$

- وفي نهاية السنة الثالثة يصبح مقدار المبلغ:

$10000 * (1 - 0.025)\ ^3 = 9268.5937$

يتضح أن هذا التناقص يكون على شكل الربح المركب، ولذلك يجب استثمار رأس المال للحفاظ على الثروة.

مثال رقم (3): دور الزكاة في حفز النشاط الاقتصادي، من خلال توظيف الطاقات المعطلة في المجتمع لدى الفقراء والمساكين (ملاحظة التأثير على حجم الاستهلاك المرتبط بالاستهلاك المستقل والادخار، فالاستهلاك أحد عناصر الطلب الفعال والادخار مصدر للتمويل).

44. مراد، جبارة، انعكاس إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة، رسالة ماجستير، جامعة حسين بن بو علي، الجزائر، سنة 2009، ص142.

حيث أن دالة الاستهلاك يعبر عنها c = c0 + by، (c) = الاستهلاك، و (c0) الاستهلاك المستقل، (b) الميل الحدي للاستهلاك، (y) الدخل.

فرع (أ): افرض أن دالة الاستهلاك: C=200 + ,5yd

الدخل= الاستهلاك + الادخار

يتبين من هذه الحالة أن الاستهلاك =200

يتبين من هذه الحالة أن الادخار = 0.50

C = 200 +.5yd

C = yd

200 +.5yd = yd

200 = yd -.5yd

200 =.5yd

يتحقق التوازن عند الدخل Yd = 400

الشكل (4) دالة قبل تخفيض حجم الاستهلاك

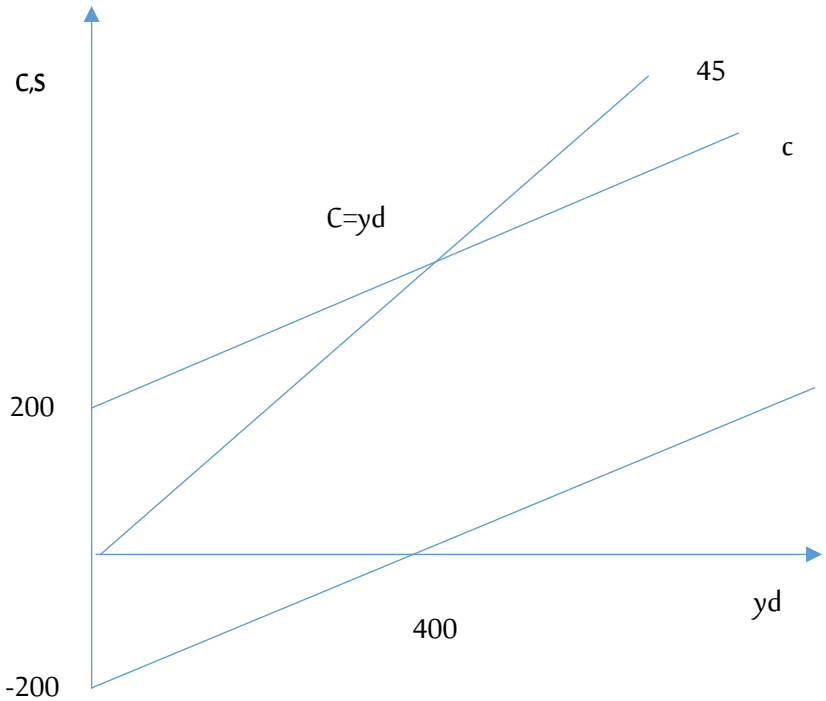

فرع (ب): ومع افتراض تخصيص جزء من الاستهلاك المستقل إلى استهلاك وادخار، من خلال تخفيض الاستهلاك للنصف (هذا يعني أن الاستهلاك أيضاً لا زال في زيادة وأصبح هناك ادخار).

تصبح الدالة: C = 100 +.5yd

Yd = 100 +.5yd

Yd -.5yd = 100

.5yd = 100

Yd = 200

أي أن الاستهلاك المستقل انخفض إلى 100 (إذاً الاستهلاك انخفض بالتالي الطلب أيضاً انخفض)، لكن الاستثمار سوف يزيد بمقدار المضاعف.

الشكل (5) دالة بعد تخفيض حجم الاستهلاك

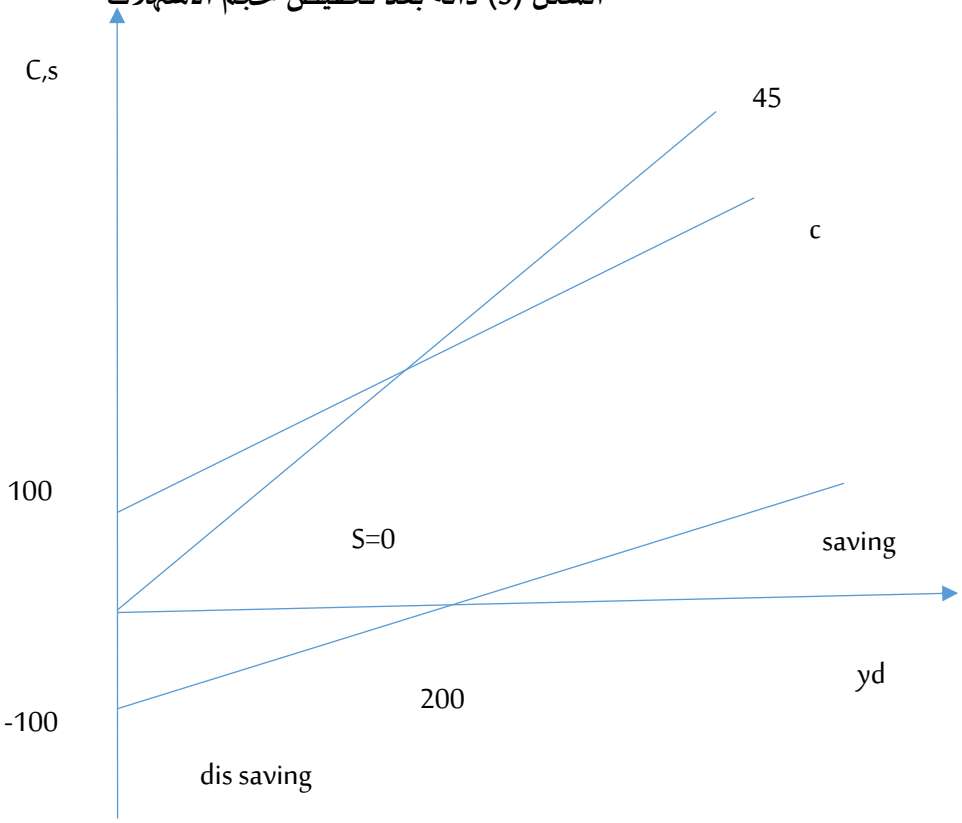

مثال رقم (4): إذا تم جمع 200 مليون حصيلة زكاة، وتم استثمارها جميعاً بين التغيرات على الطلب الكلي وبين التغيرات على الإنتاج الكلي إذا كان الميل الحدي للاستهلاك (.8)؟

<u>فرع (أ):</u> الطلب الكلي سوف ينقص (بمقدار المضاعف الضريبي):

$$200 \times \frac{-.8}{1-.8} = 800$$

أ- الإنتاج الكلي سوف يزداد بمقدار:

$$200 \times \frac{1}{1-.8} = 1000$$

إذن الزيادة الصافية بالطلب الكلي = 1000 – 800 = 200

وبهذا يتضح إلى أن انتقال وحدات من الدخول للفقير، يؤدي لزيادة الطلب وزيادة النشاط الاقتصادي، وبهذا تزيد احتمالية قدرة الفقراء على الادخار ومن ثم الاستثمار (الطلب على السلع والخدمات)، وبالتالي الانتقال لقطاع المنتجين.

المطلب الرابع: أثر الإنفاق العام على الدخل القومي والناتج القومي

أ- إنفاق الأفراد:

إن زيادة الإنفاق سواء كانت على مستوى الأفراد أو الدولة، تعمل على دفع الأموال العاطلة إلى ميدان الاقتصاد الداخلي، وبالتالي الاعتماد بدرجة أكبر على المدخرات القومية، وبذلك الاقتصاد القومي يعتمد على رأس المال الوطني (من خلال المدخرات) بشكل أكبر من اعتماده على التمويل الخارجي وبالتالي دعم الاقتصاد.

"حيث أن من أهم المشاكل التي تعانيها المجتمعات التي لا تتمتع بالاستقرار السياسي هي مشكلة عدم الإنفاق وحبسه عن الاقتصاد الوطني وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ونادت نظرية كينز بعدم كفاية سعر الفائدة لحل هذه المشكلة، وأن الحل الأمثل هو الإنفاق العام من قبل الدولة لترغيب المنتجين بالأرباح.

وحاول الغرب محاربة مشكلة الاكتناز أو عدم الإنفاق بخطوات تحاول تحقيق فكرة الزكاة، إلا أنها عجزت عنها ومن هذه الخطوات:

1- النقود الذائبة: أن يحدد للنقود تاريخ إصدار وبعد فترة تفقد قيمتها وتصبح غير قابلة للتداول.
2- رسوم التمغة: يعرض على كل ورقة نقدية رسوم تمغة شهرية بحيث يحاول صاحبها التخلص منها بالتداول قبل حلول موعد الرسم، وبالتالي تزداد فكرة سرعة تداول النقود، وقد طبقت أول مرة بالنمسا.

وعالج الفكر الإسلامي هذه المشكلة من خلال:

1. التهديد بالوعيد لمن يكنز النقود. فقال تعالى " والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم ".[45]
2. فرض زكاة على الأموال بمعدل سنوي".[46]

"وبذلك فإن الزكاة لا تقيد الإنفاق الاستهلاكي بأنواعه، بل تعمل على تشجيعه طالما كان في الحدود التي رسمها الخالق سبحانه وتعالى، والزكاة تعمل على زيادة الميل الحدي والمتوسط الأمر الذي يعمل على تضييق الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل اللازم لتحقيق التوظيف الكامل، وتحقيق مستوى عالٍ من النشاط الاقتصادي.

إن الأثر الإنفاقي الزكوي في الاقتصاد الإسلامي يؤدي في المدى القصير إلى زيادة الميل للاستهلاك، وفي المدى الطويل إلى زيادة الميل للادخار وثم الاستثمار وفي الحالتين يؤدي لرفع مستوى النشاط الاقتصادي ودفع الحركة التنموية للاقتصاد".[47]

ب- إنفاق الدولة:

"أكد بعض الباحثين على أن هذه الآلية يعمل الاقتصاد الاسلامي على تحقيقها من خلال الزكاة، فدفع الأموال إلى عجلة الاقتصاد يعمل على توسع الاستثمار، الذي بدوره يعمل على توفير فرص عمل جديدة، وبالتالي يقل الطلب على الوظائف الحكومية. وهذا يخفف الضغط الحكومي من جانب النفقات الجارية (الأجور).

وكذلك فإن الزكاة تؤدي إلى خفض الإنفاق على الدفاع، لأن مصرف في سبيل الله يعمل على التوفير الإنفاقي المتعلق بهذا الجانب، وكذلك تخفض الزكاة من نفقات الدولة على الشؤون الاجتماعية ورعاية الفقراء. وكذلك التعليم والصحة، لأن الزكاة تقوم بجزء ملموس منه.

وعلى الصعيد الآخر فإن خفض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى خفض مماثل في الإيرادات السيادية الضريبية، مما يؤدي إلى توسع الاستثمار وزيادة الاستهلاك وزيادة الحركة التنموية في الاقتصاد.[48] "

وبذلك يتفق الباحثان مع هذه الآراء الاقتصادية أعلاه، فالزكاة تعمل على دعم إيرادات الدولة وزيادتها والتخفيف من نفقاتها، الذي يساهم بإنعاش الاقتصاد الوطني.

---

45. سورة التوبة آية 34.
46. سليمان، سامي رمضان، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفريضة الزكاة، مجلة الدراسات التجارية الإسلامية، جامعة الأزهر، مج1، ع3، سنة 1984، ص22.
47. معايزة، عبد الراق، الآثار الاقتصادية الناتجة عن تثمير أموال الزكاة على الاقتصاد الكلي والجزئي في المجتمع، مرجع سابق، ص6.
48. إبراهيم، الدمرداش، تحليل الآثار الاقتصادية لفريضة الزكاة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، جامعة سوهاج، عام 1994، ص31.

ج- بيان أثر زيادة الإنفاق من خلال آلية المضاعف وآلية المعجل:

المضاعف:

"المضاعف: هو العلاقة بين الاستثمار والدخل حيث أن المحدد لهذه العلاقة هو الميل الحدي للاستهلاك".[49]

يقرر الاقتصاديون أن الزيادة في الإنفاق، تؤدي لزيادة بمقدار يفوق الزيادة الأصلية بالاستثمار ولقد عبروا عن هذه الزيادة بالمضاعف.*

"ويطلق المضاعف في التحليل الاقتصادي؛ على الأثر المضاعف للإنفاق الاستهلاكي والاستثماري على الدخل الوطني، وهو عدد المرات التي يتجاوز بها مقدار الزيادة في الدخل الوطني الناتج عن إنفاق معين مقدار هذا الإنفاق"[50].

المضاعف (م) = $\frac{1}{1-\text{الميل الحدي للاستهلاك}}$ أو .[51] $\frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$

"ولا بد من الإشارة إلى أن الإسلام أصَّلَ مفهوم المضاعف منذ زمن بعيد بقوله تعالى:" مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مئة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم"[52].

"فهذه الصورة تتجلى أيضاً في صورة ارتفاع الدخل القومي بأضعاف مضاعفة لمقدار الإنفاق الأولي، فتعمل على نشر الرواج الاقتصادي وتنشيط الطلب الفعال.[53] قال تعالى:" وما تنفقوا من خير يوف إليكم وأنتم لا تظلمون"[54] فهذا قانون صارم يحكم الخلق في كل عصر.

ومن هذا الجانب قام البعض مثل مختار متولي، وسعيد مرطان، ومنذر فحف وعبد المنعم عفر وغيرهم؛ بدراسة المضاعف والمعجل لأنه المحدد الرئيسي لأثر الزكاة على الناتج وعلى التشغيل، فالمضاعف في الاقتصاد الإسلامي يكون كبيراً بسبب:

1- ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بمستحقي الزكاة.
2- زيادة دخول الفقراء ومن ثم زيادة إنفاقهم.
3- المضاعف في الاقتصاد الإسلامي أكبر من المضاعف في الاقتصاد غير الإسلامي بسبب وجود زكاة.

"وكما تم بيانه سابقاً أن المضاعف تتوقف قيمته على الميل الحدي للاستهلاك فترتفع قيمة المضاعف مع ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك. والمضاعف كذلك يعمل باتجاه عكسي، أي أن انخفاض الإنفاق (بسبب زيادة الضرائب مثلاً) يؤدي إلى انخفاض أكبر بالدخل الوطني، ومن هذا المنطلق لا بد من لفت النظر إلى أن التأثير الإيجابي

---

49. انظر، السهاني، عبد الجبار، كتاب مدخل إلى النظرية الاقتصادية الجزئية، ص 124.
50. أثر الزكاة على تشغيل الموارد، مرجع سابق، ص185.
51. الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفريضة الزكاة، مرجع سابق، ص23.

*انظر لمزيد من التفصيل حول مبدأ المضاعف، سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية.

52. سورة البقرة، آية 361.
53. الآثار الاقتصادية الناتجة عن تثمير أموال الزكاة، مرجع سابق، ص12.
54. سورة البقرة، آية 272.

للزكاة على الاستثمار يؤدي لتقليل أحد قنوات التسرب التي تؤدي لتخفيض قيمة المضاعف وهي الادخار، وبالتالي تكون قيمة المضاعف أكبر في حال التأثير الإيجابي للزكاة على الاستثمار".[55]

وبناءً على ما سبق يظهر أن الطلب الاستثماري يعتمد على مقدار التغير بالاستهلاك، حيث أن الاستهلاك يعتمد على التغير بالدخل، وأن المضاعف يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك، ويعمل المضاعف باتجاهين فمن الممكن مضاعفة الأثر ايجابياً او سلبياً.

ولا بد من مقابلة الادخار بالاستثمار، لتحقيق التوازن وعدم الاختلال (نقصان الطلب الكلي) والنظام الإسلامي يعوض هذا النقص من خلال ضخ أموال الزكاة بصورة مستمرة.

آلية المعجل

"المعجل هو: علاقة أثر تغير الدخل في تحديد مستوى الطلب الاستهلاكي الذي يحدد بدوره الطلب على ناتج الاستثمار، والمحدد لهذه العلاقة رأس المال."[56]

ويعبر عن فكرة المعجل بالمعادلة التالية:[57]

$$w = \frac{k}{y}$$

$$k = w \times y$$

حيث إن:

W = نسبة رأس المال على الإنتاج. (وهي المعجل)

K = نسبة رأس المال

Y = نسبة الإنتاج

وبهذا من الممكن التعبير عن آلية المعجل؛ لكونها تعبر عن دراسة العلاقة المضاعفة بين التغيرات في الاستثمار والتغيرات في الدخل، فمضمون هذا المبدأ هو الزيادة في الدخل الوطني تؤدي لزيادة الطلب الاستهلاكي وتؤدي إلى زيادة الاستثمار الصافي. أي أن هناك علاقة بين رأس المال والإنتاج، فإذا زاد الإنتاج فلا بد أن يزيد رأس المال.

وأيضاً لإيضاح فكرة المعجل نقول أن زيادة الاستثمار تؤدي لزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الاستهلاك وثم زيادة الطلب مرة أخرى.

فالزيادة بالاستهلاك، تزيد الناتج المحلي وتؤدي لزيادة الاستثمار وزيادة مرة أخرى في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وزيادة مرة أخرى في الاستثمار.

وبناء على ما سبق فإن فريضة الزكاة تعمل على؛ زيادة الإنفاق الاستهلاكي وتعمل على دعم مجال الاستثمار، مما يعمل على دعم آلية المعجل ويدعم عمل المضاعف انخفاض التسرب، بسبب تحريم الاكتناز، مما يجعل الدخل متوجها للإنفاق سواء أكان استثمارياً أم استهلاكياً، ويقوي قيمة المضاعف أيضا أن الزكاة تجبى وتنفق في نفس المكان، ويدعم المضاعف أيضاً تكرار فريضة الزكاة كل حول.

---

55. أثر الزكاة على تشغيل الموارد مرجع سابق، ص151.
56. انظر، السبهاني، عبد الجبار، كتاب مدخل إلى النظرية الاقتصادية الجزئية، ص 124.
57. الآثار الاقتصادية لتثمير أموال الزكاة على الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص18.

"ولا بد من الإشارة أن عمل المضاعف لا يعني وجود تضاعف لا نهائي في مستوى النشاط الاقتصادي، بالتالي تجعله عرضة للتقلبات الاقتصادية أكثر، ذلك لأن ضوابط الإنفاق الإسلامية من عدم إسراف وتبذير تجعله ينخفض بعد حد الكفاية".[58]

أثر زيادة الإنفاق الزكوي على الدخل القومي[59]

الدخل القومي: هو مجموع دخول عوامل الإنتاج في المجتمع ويساوي القيمة السوقية.

مثال رقم (5): لو فرضنا أن الميل الحدي للأغنياء 50% والميل الحدي للفقراء 80% مع افتراض أن الدخل موزع بينهم مناصفة، فما أثر الزكاة على الدخل القومي؟

الفرع (أ):

فإن الميل الحدي للاستهلاك للمجتمع $= \frac{\%80+\%50}{2} = \%65$

والمضاعف $= \frac{1}{\%65-1} = \frac{1}{\%35} = 2.587$

الفرع (ب):

أما عند توزيع الزكاة فسوف يحصل المستهلكون على دخول أعلى، وبالتالي يزيد الإنفاق ومن ثم يزيد الإنتاج. وبافتراض ما حصل عليه الافراد 10% من إجمالي الدخل القومي فأصبح توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء على التوالي 40%، 60% فما الميل الحدي للاستهلاك؟

الميل الحدي= $(80 \times \%60) + (\%50 \times \%40)$

$= \%20 + \%48$

$= \%68$

- إذن المضاعف $= \frac{1}{\%68-1} = \frac{1}{\%32} = 3.125$

الفرع (ج): مع افتراض أن الزيادة بالاستثمارات كانت 500 مليون، فما الزيادة في الدخل القومي في حالة عدم وجود زكاة وفي حالة وجود زكاة؟

- في حالة عدم الزكاة $= 2.857 \times 500 = 1428.5$
- في حالة وجود الزكاة $= 3.125 \times 500 = 1562.5$
- إذن في حالة الزكاة المضاعف يعطينا زيادة $1562.5 - 1428.5 = 134$
- إذن نسبة الزيادة $\frac{134}{1428.5} = 9.38$ أي أن النسبة في حالة الزكاة أكثر من 9%، إذن الفقراء يزيد إنفاقهم، وهناك زيادة بالدخل القومي.

الأثر على الناتج القومي:

- الدخل القومي: هو عبارة عن قيمة الناتج القومي بسعر التكلفة.

58. الآثار الاقتصادية الناتجة عن تثمير أموال الزكاة، مرجع سابق، ص13.
59. الآثار الاقتصادية الناتجة عن تثمير أموال الزكاة، مرجع سابق، ص5.

الناتج القومي (ن): هو عبارة عن قيمة إنتاج سلع وخدمات للمستهلكين وللمستثمرين أي أنه عبارة عن سلع إنتاجية (ث) وسلع استهلاكية (هـ)، ويعبر عنه:

بالمثال رقم (6):

ن = هـ + ث

الدخل القومي = ناتج القومي بسعر التكلفة

الدخل القومي = هـ + خ (الادخار)

من المعادلة ث = خ

- يتضح أنه عند زيادة الاستهلاك زاد الطلب الكلي (AD) وزاد الناتج الكلي.
- وبالتالي فالادخار زاد أيضاً، ونظراً للمساواة بينهم فسوف يزداد الاستثمار بنفس النسبة.

المطلب الخامس: أثر الزكاة على الصادرات[60]

إن زيادة دخول الفقراء بسبب التحويلات الزكوية تؤدي لزيادة الطلب على السلع المحلية، وبذلك يقل استهلاك الأغنياء إلى حد ما، ونظراً لأن السلع المستوردة تكون من إنفاق الأغنياء، إذاً سوف تتأثر رغبتهم الحدية بالاستيراد لدى المجتمع ويزيد الطلب على السلع المحلية.

<u>مثال رقم (7):</u> أفرض وجود زيادة في الاستثمارات 500 والرغبة الحدية بالاستيراد 0.2؟!

الدخل القومي = الإنفاق القومي

ي= الإنفاق الاستهلاكي المستقل + الإنفاق الاستثماري المستقل + الإنفاق الحكومي + (صادرات – واردات).

$$\text{إذن ي} = \frac{1}{(\text{الميل الحدي الاستهلاك} - 1) + \text{الميل الحدي للاستيراد}}$$

$$\text{ي} = \frac{1}{MPC+MPM}$$

الفرع (أ):

$$\text{والوسط الحسابي للمجتمع قبل الزكاة} = \frac{1}{\%65-1}$$

$$\text{إذن قبل الزكاة تصبح قيمة المضاعف} = \frac{1}{\%2+(\%65-1)} = \frac{1}{\%55} = 1.8$$

الفرع (ب): الآن أفرض أن الأغنياء انخفض استيرادهم في حالة الزكاة إلى 1%؟

$$\text{إذن المضاعف في جود الزكاة} = \frac{1}{\%1+(\%68-1)} = \frac{1}{\%42} = 2.38$$

$$\text{إذن } 1.8 \times 500 = 900$$

$$2.38 \times 500 = 1190$$

أي أن الناتج المحلي أو الدخل القومي زاد بمقدار 290.

$$\text{ولإخراج الزيادة كنسبة} = \frac{290}{900} = \%32.2$$

يتبين أن المضاعف بالزكاة أكبر لأن الطلب على السلع والخدمات زاد إذن الإنتاج سوف يزيد.

60. الآثار الاقتصادية الناتجة عن تثمير أموال الزكاة على الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص15.

المطلب السادس: التوازن في الاقتصاد الوضعي والإسلامي[61]

"هو عبارة عن تساوي مصادر التسرب مع مصادر الحقن، اي أنه لتحقيق التوازن في الدخل القومي، يجب أن يقابل كل سحب من الدخل إضافة للدخل."

وفي حال كانت الإضافة على الدخل أكبر من السحب من الدخل، فإن التوازن يتحقق عند مستوى أعلى من مستوى التوازن، وفي حال كان السحب أكبر من الإضافة للدخل يتحقق التوازن عند مستوى أقل من التوازن.

ولأن الزكاة هي اقتطاع من الدخل بالنسبة للمكلفين وإضافة للدخل بالنسبة للدافعين، فيجب أن يكون مقدار الاقتطاع مساوٍ لمقدار الإضافة، لكن الواقع أن الدخول الجديدة أكثر من الاقتطاع الأصلي، أي أن التوازن في مجتمع تفرض فيه الزكاة يكون عند وضع أعلى من مجتمع لا تفرض فيه الزكاة.

وكما تم بيانه سابقاً، فالمضاعف يعني أن كل زيادة في الاستثمار تؤدي لزيادة في الاستثمار، بالتالي زيادة أكبر بالدخل القومي بشكل مضاعف.

الدخل = الاتفاق (إما استثماري أو استهلاكي).

الدخل = إنفاق استهلاكي + إنفاق استثماري + إنفاق زكاة الغني.

مثال رقم (8): بافتراض الاستهلاك المستقل 20 مليون، والميل الحدي للاستهلاك 0.75 والاستثمار 20 مليون أوجد الأوضاع التوازنية قبل وبعد فرض الزكاة؟

الفرع (أ):

اذن الدخل (ي) = 20 + 0.75 ي + 20

ي = 40 + 0.75 ي

ي – 75. ي = 40

.25 ي = 40

إذن ي = $\frac{40}{.25}$ = 160

الفرع (ب):

التوازن في وجود الزكاة:

الدخل = استهلاك مستقل +.75 (ي- ز) + إنفاق استثماري + إنفاق زكاة دخل

مقدار زكاة الدخل = 160 × 2.5% = 4

بوجود الزكاة ي = 20 +.75 (ي – 4) + 20 + 4

ي = 44 + 75. ي – 3

ي = 41 + 75. ي

.25 ي = 41 إذا ي = $\frac{41}{.25}$ = 164 مليون

إذن زاد الدخل التوازني بمقدار 4 مليون في حال وجود الزكاة.

وبذلك يتوصل إلى أنه إذا كانت الزكاة رقم ثابت مقداره 4 فإن الناتج المحلي الاجمالي (GDP) يزداد بمقدار 4، لأن استهلاك الأغنياء نقص بقدر $\frac{3}{4}$ واستهلاك الفقراء زاد بمقدار 4.

وزيادة الدخل التوازني بسبب زيادة ميل دالة الاستهلاك وارتفاع مستواها.

61. الآثار الاقتصادية الناتجة عن تثمير أموال الزكاة على الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص16 – ص 17.

مثال رقم (9): لبيان فكرة المضاعف، افرض أن الاستثمار زاد بمقدار 1.2؟

المضاعف من المعطيات السابقة = $\frac{1}{1-.75} = \frac{1}{.25} = 4$

إذن التغير بالدخل = 1.2 × 4 = 4.8 مليون.

إذن الدخل الجديد بعد التوازن الجديد 168.8

<u>مثال رقم (10):</u> لبيان فكرة المسرع (المعجل)، أفرض أن الناتج المحلي الإجمالي زاد بمقدار4 مع افتراض زيادة بنسبة رأس المال بِ 30%؟

Δk = 30% × 4 = 1.2 أي أدت لزيادة الاستثمار بمقدار 1.2.[62]

هذا يبين أن الطلب الاستثماري يرتفع، لأنه طلب مشتق من الطلب الاستهلاكي، وذلك من خلال تمليك الفقراء أصولاً إنتاجية. ومن الممكن القول أن الزيادة المطلوبة بالناتج (للحصول على الاستثمار اللازم) = زيادة الدخل × المسرع.

النتائج:

1- الزكاة أداة اقتصادية فعالة، ذات تأثير واضح على المتغيرات الكلية الاقتصادية، وأثرها على الاقتصاد يكون بشكل تراكمي.

2- تبين أن أثر الزكاة على الطلب الكلي في الاقتصاد يكون من خلال ما يلي:

- تشجع الزكاة على الاستثمار من خلال خفض الأرصدة النقدية المكتنزة
- تمويل الزكاة للاستثمارات يعمل على زيادة الطلب الفعال من خلال خلق مناصب عمل والتوسع في المجال الإنتاجي من خلال توفير التمويل اللازم.
- لا يجب توجيه الزكاة فقط للاستهلاك، عند وجود ضعف بالجهاز الإنتاجي الذي يؤدي لعدم القدرة على مواجهة الطلب الإضافي (دعم الاستثمارات أفضل).
- أثر الزكاة على الاستثمار يكون أقل وضوحاً عندما يكون اتجاه الاقتصاد نحو التوسع والنمو، ويقل هذا الأثر أكثر وأكثر إذا قل معدل التوسع، والعكس صحيح.
- المضاعف بالزكاة يكون أكبر لأن الطلب على السلع والخدمات قد زاد، وبالتالي الإنتاج يزيد.

التوصيات والمقترحات.

1- الزكاة تعمل على رفع مستوى النشاط الاقتصادي من خلال آثارها المباشرة للحث على استثمار الأموال ورفع الطلب الاستهلاكي وتوسيع السوق، مما يحقق النمو الاقتصادي وحماية الاقتصاد من مخاطر التقلبات الاقتصادية سواء كانت ركوداً أو تضخماً.

2- العمل على الترويج لإعادة إحياء فريضة الزكاة، باستخدام أساليب التقنية الحديثة التي تحث الناس على دفع الزكاة، من خلال استخدام أموال المزكين إلكترونياً مثل إمكانية دفعها من خلال الموبايل أو الصرافات الآلية. (رفع نسبة استخدام الخدمات الذكية).

62. الآثار الاقتصادية لتثمير أموال الزكاة على الاقصتاد الكلي، مرجع سابق، ص18.

3- إنشاء حملات إعلامية واسعة لصندوق الزكاة الأردني بهدف التشجيع على الزكاة مثل تقديم الإعلانات التلفزيونية واللوحات الإعلانية في الشوارع على أن تكون تغطية هذه التكاليف من مؤسسات راعية وداعمة وليست من أموال الزكاة. (تعزيز الوعي بفرضية الزكاة).

4- إنشاء برامج إلكترونية ممكن تنزيلها على الهواتف النقالة من أجل حساب ودفع الزكاة، حتى تكون إدارة الصندوق قريبة من المزكي ما أمكن ذلك.

5- السعي لأن تكون الزكاة إلزامية التحصيل وليست طوعية من خلال القوانين والانظمة الصادرة، لتحصيل أكبر قدر ممكن منها كل عام، فيكون لها أثر تراكمي واضح على الاقتصاد الكلي.

6- أن تتولى الدولة عملية تحصيل وتوزيع الزكاة.

قائمة المراجع.

- إبراهيم، الدمرداش، تحليل الآثار الاقتصادية لفريضة الزكاة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، جامعة سوهاج، عام 1994.
- أحمد، علاش، دور الزكاة بتحفيز النشاط الاقتصادي، جامعة الجزائر، لسنة 2006.
- أوصغيرة، الوزيرة، الآثار الاقتصادية لتثمير أموال الزكاة على الاقتصاد الكلي، جامعة سعد دحلب البليدة، ج1، ص7، لسنة 2012.
- السبهاني، عبد الجبار، كتاب مدخل إلى النظرية الاقتصادية الجزئية.
- سليمان، سامي رمضان، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفريضة الزكاة، مجلة الدراسات التجارية الإسلامية، جامعة الأزهر، مج1، ع3، سنة 1984.
- شابرا، محمد، أثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية، 1990.
- شحاتة، حسين، التطبيق المعاصر للزكاة، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 1996.
- الطبراني في الكبير، في السيوطي: الجامع الصغير، دار الفكر بيروت 1981، ط1، المجلد الاول.
- عصمة، الحسين، الزكاة ودورها في تنمية الاقتصادية، عدد 347، عام 1994.
- عمري، محمد حسن عبد الرحمن، دور لجان أموال الزكاة في التنمية في محافظات شمال الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010.
- قحف، منذر اقتصاديات الزكاة، المصدر الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية، طبعة أولى، 1997،
- قحف، منذر، اقتصاديات الزكاة: كتاب قراءات، الفصل الاول، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، مج 6، ع 1، 1997.
- قحف، منذر، اقتصاديات الزكاة، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب البنك الاسلامي للتنمية، طبعة اولى، 1997.
- اللاوي، عقبة، نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر.
- المحتسب، بثينة، الزكاة والاعتدال في الإنفاق والاستهلاك الكلي في اقتصاد إسلامي، ص273، مجلد 32، عدد2، سنة 2005. ص247- 276.
- محمد، فلاح، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ج2، ص12، لسنة 2012.

- مراد، جبارة، انعكاس إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة، رسالة ماجستير، جامعة حسين بن بو علي، الجزائر، سنة 2009.
- معايزة، عبد الرزاق، لآثار الاقتصادية الناتجة عن تثمير أموال الزكاة على الاقتصاد الكلي والجزئي في المجتمع، جامعة سعد دحلب البليدة، ج1، لسنة 2012.
- النووي، محي الدين بن يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب، ج 6، المطبعة الأميرية، القاهرة، مصر، د. ط. د.ت.